التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية

Islamic Finance as a Mechanism for Achieving Sustainable Development: Malaysian Case

Kerrouche Noureddine[1] / Logab Kamal[2] **نورالدين كروش[1]، كمال العقاب[2]**

[1] المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، kerrouchen@gmail.com

[2] جامعة الجزائر 3، الجزائر، logabk@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14 /09/ 2020 **تاريخ القبول:17 /12/ 2020** **تاريخ النشر: 31 /12/ 2020**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين مختلف صيغ التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة، فمن ناحية البعد الاقتصادي، تسهم صيغ التمويل الإسلامية في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل عمليات الإنتاج والاستثمار بما ينشط الإنتاج والاستهلاك ويقضي على التضخم والبطالة. أما من ناحية البعد الاجتماعي، فالزكاة والوقف والقرض الحسن من صيغ التمويل الإسلامي التي تسهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتوفير متطلبات الفئات الهشة في المجتمع. ناهيك عن البعد البيئي، الذي يعمل فيه التمويل الإسلامي على حماية البيئة ومواردها من النضوب والنفاذ، وهو ما ينطبق على الحالة الماليزية.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي.

تصنيف JEL: Q01 ، Q56.

Abstract:

This study aims to clarify the causal relationship between Islamic finance and achieve sustainable development. In economic dimension, Islamic financing help to provide the necessary financial resources to finance production processes and investments. In terms of the social dimension, Zakat, wakf and the interest-free loan are Islamic financing formulas that effectively contribute to the achievement of equality in income distribution. In addition, the environmental dimension, in which Islamic financing formulas protect the environment and its resources from depletion and drying up, is what was approached through the study of the Malaysian case.

Keywords: islamic finance, sustainable development, The economic dimension, The social dimension, The environmental dimension.

Jel Classification Codes: Q01, Q56.

Résumé:

L'étude vise à clarifier la relation entre la finance islamique et le développement durable. En termes de dimension économique, les formules de financement islamiques contribuent à fournir les ressources financières nécessaires pour financer les processus de production et les investissements. En termes de dimension sociale, Zakat, wakf et le prêt sans intérêt sont des formules de financement qui contribuent à la réalisation de l'égalité dans la répartition des revenus. En outre, la dimension environnementale, dans laquelle les formules de financement islamiques protègent l'environnement et ses ressources de l'épuisement et de tarissement, c'est ce qui a été abordé à travers l'étude du cas malaisien.

Mots-clés: finance islamique, développement durable, les dimensions. La dimension économique, La dimension sociale, La dimension environnementale.

Codes de classification de Jel: Q01, Q56.

المؤلف المرسل: نورالدين كروش، الإيميل: kerrouchen@gmail.com

1.مقدمة:

انصب اهتمام الفكر الاقتصادي إلى وقت ليس بالبعيد على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي، مفهومه وآليات تحقيقه على أرض الواقع، ليتغير التوجه بعد الحرب العالمية الثانية إلى دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الاهتمام كان منحصرا في الدول النامية والسائرة في طريق النمو، ذلك أنها لم تصل بعد إلى مستويات النمو المرغوبة ولم تلتحق بعد بركب الدول المتقدمة، والتي باتت تحقق معدلات نمو دائمة ومرتفعة مع الزمن.

ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي وبالأخص بعد تقرير بروتلاند سنة 1987، عرف العالم تبني مصطلح جديد يرمز إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة، وهو مصطلح التنمية المستدامة، هذا المصطلح الذي عرف عديد النقاشات، وعقدت لأجله القمم والمؤتمرات الدولية، وبات المطلب الأول للدول والحكومات، لما يوفره من توزيع عادل ومنصف للثروة بين مختلف الأجيال لشعوب المعمورة المختلفة.

إن التوجه الجديد لمختلف الدول والحكومات في العالم نحو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، بما يضمن تحقيقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالبيئة التي نعيش فيها تواجهه عديد العقبات، والتي من أهمها الموارد المالية المعتبرة التي ينبغي على الدولة توفيرها بما يضمن المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالأخص بالنسبة للدول النامية التي تعجز عن توفير التمويل اللازم.

تعتمد الدول النامية والسائرة في طريق النمو غالبا على التعاون الدولي والمساعدات من الدول المتقدمة من أجل تمويل التنمية المستدامة، وكذا المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الصندوق العالمي للبيئة المدعوم ببرنامجي الأمم المتحدة الإنمائي والبيئي وكذا البنك الدولي وهذا في إطار التمويلات المتعددة الأطرف، إلا أن المساعدات الممنوحة تكون في الغالب قليلة وغير كافية للدول النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وهو ما يجعلها أمام حتمية البحث عن مصادر تمويلية أخرى، تكون أكثر استدامة، وقادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في ظل احترام البيئة والمحافظة على مواردها بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة.

ومن بين تلك المصادر التمويلية التي يمكن للدول النامية والسائرة في طريق النمو اعتمادها بغرض تحقيق التنمية المستدامة هو التمويل الإسلامي، القائم على احترام مبادئ الشريعة الإسلامية، وما زاد من التوجه نحو هذا النوع من التمويل هو النكسات والأزمات المتتالية التي يعاني منها نظام التمويل التقليدي من جهة، ومن جهة أخرى عجز هذا الأخير عن الوصول بالدول النامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة.

1.1. إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق، تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الرئيسي الآتي: **كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تصبوا لتحقيقها مختلف الدول والحكومات؟ وما واقع ذلك في ماليزيا؟**

2.1. الأسئلة الفرعية

لتبسيط الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؟
- ما هي مختلف صيغ التمويل الإسلامية المتاحة؟ وكيف تسهم في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا؟

3.1. الفرضيات

كإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن تقديم الفرضيات الآتية:

- يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رصد الموارد اللازمة لتنفيذ مختلف البرامج والخطط على أرض الواقع، وكذا صيغ التمويل الإسلامية الموجهة للفئات الهشة من المجتمع (الزكاة، الوقف،...).
- تشمل التنمية المستدامة عديد الأبعاد التي ينبغي العمل على تحقيقها كلها معا ومنها البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي.
- يوفر التمويل الإسلامي عديد الصيغ التمويلية التي تتناسب واحتياجات مختلف الأعوان الاقتصاديين في الدولة، وهو ما يمكن الاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أسهم التمويل الإسلامي في ماليزيا في توفير الأموال اللازمة لتمويل التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة بنسبة معتبرة.

4.1. أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المدروس، فتحقيق التنمية المستدامة بات الشغل الشاغل لمختلف الدول والحكومات، وقد عقدت لأجله عديد الندوات والمؤتمرات، كما أن التمويل الإسلامي والتوجه الدولي نحوه في السنوات الأخيرة لما له من خصوصية ودور مهم في الحياة الاقتصادية هو ما يدفعنا للتطرق لهذا الموضوع والبحث فيه، وهذا من أجل توضيح العلاقة ما بين التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة.

5.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى إدراك جملة من الأهداف، وهي كالآتي:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة وأبعادها، وكذا التمويل الإسلامي ومختلف صيغه.
- توضيح العلاقة بين التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة من طرف كل الدول.
- تسليط الضوء على التجربة الماليزية للتأكد من قدرة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة.

6.1. منهج الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تحديد المفاهيم المتعلقة بكل من التنمية المستدامة ومختلف أبعادها وسبل تحقيقها على أرض الواقع، وكذا تحديد المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي ومختلف صيغه، والعلاقة التي تربط بينهما. كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال عرض الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجربة الماليزية وتحليلها للخروج بمجموعة من النتائج المفضية إلى تقديم توصيات عملية يمكن الاعتماد عليها من أجل دفع عجلة التنمية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإسلامية.

7.1. الدراسات السابقة

يمكن عرض أهم الدراسات التي عالجت دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

- دراسة رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018. هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحديد دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مختلف الطرق التي يمكن أن تساهم بها المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تؤدي دورا هاما في ذلك، من خلال الأدوار التي تقوم بها، فهي تجمع الزكاة وتدير الوقف وتمنح القرض الحسن بما يسهم في تحقيق البعد الاجتماعي، كما تمنح التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية بما يحفز النشاط الاقتصادي ويسهم في تحقيق البعد الاقتصادي، كما أن صيغ التمويل مثل المساقاة والمزارعة والتخصيص الأمثل للموارد التمويلية للبنوك الإسلامية يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

- دراسة Ramla Sadig & Afia Mushtaq, **The role of islamic finance in sustainable development,** Journal of Islamic thought and civilization, Volume 5, Issue 1, Spring 2015، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وجهات النظر الرئيسية التي تؤدي فيها المؤسسات المالية الإسلامية دورا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث توصل الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن وجود خمس جوانب رئيسية تم التطرق إليها في الأدبيات والدراسات السابقة(تمثلت الجوانب الخمس في: استقرار القطاع المالي ومرونته، التمويل الشامل، التخفيف من المخاطر ، حل المشاكل الاجتماعية والبيئية وتطوير البنى التحتية)، كما أن البنوك والمؤسسات المالية تسهم في توفير محفظة غنية ومتنوعة من أدوات التمويل المختلفة، والتي يمكن أن تسهم في تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف الأعوان الاقتصاديين بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، ناهيك عن إدارتها للزكاة والوقف ومساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن تحقيق الجوانب الاجتماعية في المجتمع.

- دراسة Amin Jan & Maran Marimuthu, **Sustainability Profile of Islamic Banking Industry: Evidence from World Top Five Islamic Banking Countries,** International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 5; 2015، هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة الاستدامة الاقتصادية للصناعة المصرفية الإسلامية في أكبر خمس دول من حيث التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية (إيران، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الكويت والإمارات العربية المتحدة)، وهذا من خلال تطبيق نموذج ألتمان وتحليل التباين Anova واختبار الانحدار. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستدامة للبنوك الإسلامية في الدول المشار إليها في الدراسة غير متحقق وفق نموذج ألتمان، كما أن متوسط الإنتاجية والربحية للمصارف الإسلامية ليس مرتفعا جدا، الأمر الذي يدخل البنوك الإسلامية في أزمات وضائقات مالية في حالة حدوث أزمات مالية أو اقتصادية.

8.1. هيكل الدراسة

بناءا على ما سبق، ومن أجل الإحاطة بالموضوع، سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

- ماهية التنمية المستدامة؛
- ماهية التمويل الإسلامي؛
- دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- التمويل الإسلامي في ماليزيا ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

2. ماهية التنمية المستدامة

سيتم من خلال هذا العنصر عرض النقاط الآتية:

1.2. تعريف التنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، إلا أن التعاريف الشائعة تستند في مجملها إلى التقرير الذي جاء بعنوان "واقعنا المشترك"، والذي نشر أثناء عقد لجنة بروتلانة سنة 1987 (مبارك، 2016، صفحة 13)، ومن بين أهم التعاريف يمكن ذكر ما يلي:

تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر (ناصر، 2010، صفحة 133)، كما تم تعريفها خلال مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية سنة 1992 على أنها: ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (الرحمان، 2011/2010، صفحة 12).

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها وضع خطط تتضمن جملة من الأهداف على الأمد الطويل، وترتكز على الأجيال القادمة بدل الجيل الحالي، وعلى كوكب الأرض بكامله دون التركيز على دولة أو إقليم معين بذاته، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد في الدول والمناطق التي تعاني الفقر والتهميش (SMOUTS، 2005، صفحة 4).

2.2. تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

ينطلق التصور الإسلامي للتنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي جاءت لحفظ الكليات الخمس ممثلة في الدين، النفس، العرض، المال والعقل (جمعة، 2017، صفحة 175)، والحفاظ عليها لا يكون بمعزل عن المجتمع، وإنما من خلال استغلال موارد الوطن وحسن إدارتها وتنميتها، وهو ما جاء في قوله تعالى في الأية رقم 61 من سورة هود: "هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"، أي أن الله عز وجل قد خلق الإنسان من أجل أن يقوم بإعمار الأرض وزراعتها واستخراج معادنها، والتنمية من منظور إسلامي هي تنمية أخلاقية وروحية وتعبدية، تهدف إلى تنمية الإنسان وتكوينه كنواة هي الأساس في مجتمع يركز على الرقي المادي والحضاري من منطلق الاستخلاف والعمارة (العمر، 2003، صفحة 288). كما يرى عديد الباحثين والفقهاء أن التنمية ليست عملية الإنتاج والاستثمار فقط، بل هي عملية كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع، وهي لا تقتصر على توفير الجانب المادي فقط بل تهتم بتحسين الجانب الاجتماعي والإنساني والروحي من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني وفق منهج الشريعة الإسلامية (الدراجي، 2012، صفحة 447).

وتمتاز التنمية من المنظور الإسلامي بعدة خصائص، أهمها ما يلي (العسل، 2006، صفحة 101):

- التنمية الاقتصادية في الإسلام شاملة، لا تفصل بين ما هو مادي وما هو روحي.
- توازن التنمية في الإسلام بين الجوانب المادية الاقتصادية والجوانب الروحية والعقائدية والأخلاقية.
- ترتكز التنمية في الإسلام على مبدأ تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخول، وكذا التكافل الاجتماعي بضمان حد الكفاية لكل أفراد المجتمع.
- الاقتصاد الإسلامي لا يؤمن بالتناقض بين الموارد والحاجات الإنسانية، وإنما المشكلة في انحراف سلوك الإنسان وفساد نظامه من حيث ضعف الإنتاج أو سوء وعدم عدالة التوزيع.
- تسعى التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق رفاهية المجتمع ككل وتكريمه وتحريره من الاستغلال.

3.2. أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني	المساواة في التوزيع والعدالة والمساواة بين السكان	تحقيق التوازن البيئي ومنع استنزاف الموارد
تقليص تبديد الموارد الطبيعية	تماشي النمو السكاني مع أهداف التنمية	الحفاظ على المياد واستعمال مصادر الطاقة النظيفة
تنمية رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي	تنمية المناطق الريفية	الحفاظ على التنوع البيولوجي
تقليص التبعية للبلدان النامية	استدامة المؤسسات وعدم التضحية بالأجيال القادمة	
تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية	التنويع الثقافي	حماية وصيانة الموارد الطبيعية

المصدر: مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها–أبعادها–مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص ص: 103–106.

إن الأبعاد السابقة لا بد أن تكون متداخلة فيما بينها، حيث أن تقاطعها هو ما ينتج عنه التنمية المستدامة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم 01: تداخل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 75.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توفر الأبعاد الثلاثة مجتمعة، أي منطقة التقاطع فيما بينها، حيث ينجم عن تقاطع البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي تحقق مبدأ الرفاه في ظل المساءلة والعدالة الاجتماعية، يبحث التقاطع بين البعد الاقتصادي والبيئي في سبل إيجاد الأساليب والطرق المعرفية من أجل توفير الطرق السليمة لعمليات الإنتاج والتوزيع، أما تقاطع البعد الاجتماعي والبيئي فيعبر عن مدى نشر التوعية والثقافة البيئية (كافي، 2017، صفحة 75).

4.2. مؤشرات التنمية المستدامة

تسهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في إعطاء صورة واضحة عن مدى تقدم الدول في تطبيق سياسات التنمية المستدامة (تفاحة، 2012، صفحة 120)، و تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات رئيسية، وهي كالآتي (كافي، 2017، الصفحات 96-106).

1.4.2. المؤشرات الاجتماعية

تتركز المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست محاور أساسية هي المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن والسكان.

2.4.2. المؤشرات الاقتصادية

تعكس المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية، وتتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في البنية الاقتصادية (نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، التجارة، الوضع المالي)، أنماط الإنتاج والاستهلاك (استخدام الطاقة، استهلاك المواد، إنتاج وإدارة النفايات، النقل والمواصلات).

3.4.2. المؤشرات البيئية

تتمثل أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الغلاف الجوي (التغير المناخي، استنفاد طبقة الأوزون، نوعية الهواء)، الأراضي (الزراعة، الغابات، التصحر، التحضر)، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية (مصائد الأسماك والمناطق الساحلية)، المياه العذبة والتنوع الحيوي.

4.4.2. المؤشرات المؤسساتية

تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.

3. ماهية التمويل الإسلامي

إن تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها المرجوة لا يتأتى إلا بتوفير الدولة للإمكانيات والموارد اللازمة لذلك، ومن بين أهم الموارد التي ينبغي توفيرها لتجسيد برامج التنمية المستدامة على أرض الواقع هي الموارد المالية، التي تختلف طرق توفيرها من دولة لأخرى، سواء بالاعتماد على الإعانات من الدول المتقدمة ومساعدة المنظمات الدولية، أو من خلال توجهها لتبني نظام تمويلي ذاتي قائم على جمع الموارد والمدخرات المحلية، ومن بينها نظام للتمويل الإسلامي.

1.3. تعريف التمويل الإسلامي

يعرف التمويل بصفة عامة على أنه توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة (الزعبي، 2000، صفحة 88)، وهذا من خلال المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة أمام الأعوان الاقتصاديين، والعمل على حسن استغلال تلك الأموال من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات بالطريقة التي تعظم العائد وتقلل من التكاليف إلى أدنى مستوياتها (نورالدين، 2016، صفحة 29).

أما من الجانب الإسلامي، فالتمويل يعبر عن تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يقوم بإدارتها والتصرف فيها مقابل عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه أحكام الشريعة الإسلامية (المغربي، 2016، صفحة 10). كما يعرف على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي بطرق موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية (شاهين، 2017، صفحة 199).

2.3. خصائص التمويل الإسلامي

يمتاز التمويل الإسلامي عموما بمجموعة من الخصائص التي تجعله مناسبا أكثر من غيره لمختلف الأعوان الاقتصاديين، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي (دوابة، 2006، الصفحات 24-25):

- تنوع وتعدد أساليب التمويل الإسلامي، فهناك أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والوقف، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركة كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري، كالبيع الآجل والسلم والاستصناع والتأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، وكل هذا يتيح فرصا ومجالات أكثر لمختلف الأعوان الاقتصاديين.
- أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشاريع عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات، بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ويحقق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضا للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.
- أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب الطرف الآخر.
- سعر الفائدة كثمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا، يقل معه النشاط التمويلي وينكمش معه النشاط الإنتاجي، على عكس التمويل الإسلامي الذي يغلب النشاط الإنتاجي على النشاط التمويلي.

وعليه، يمكن القول أن مؤسسات التمويل الإسلامي على عكس المؤسسات التقليدية، تهتم بإدارة الاستثمار بدل الإقراض، وتركز على الجدوى الاقتصادية بدل الضمانات المقدمة، وتعمل على تحفيز الادخار والاستثمار بدل اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة، وتؤدي دور المستثمر والمستشار الاقتصادي بدل دور المرابي.

4.3. صيغ التمويل الإسلامي

تعرض البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العديد من صيغ التمويل، والتي من أهمها ما يلي (عبدالرحمن، 2010، الصفحات 316-327):

1.4.3. التمويل بالمشاركة

تعتبر هذه الصيغة أهم صيغ التمويل الإسلامي، حيث يتشارك الممول والعميل في رأس المال والعمل، وبموجب هذه الصيغة يقدم البنك الإسلامي حصة من التمويل اللازم لتنفيذ المشروع على أن يقدم العميل الحصة المكملة لتنفيذ المشروع دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو الحال عند الاقتراض من البنوك التقليدية، وإنما يشارك البنك العميل الناتج المتوقع من المشروع ربحا كان أم خسارة وفق قواعد توزيع متفق عليها مسبقا بين البنك الإسلامي والعميل.

2.4.3. التمويل بالمرابحة

تعرف هذه الصيغة بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع رأس المال وربح معلوم، حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة بناءا على طلب العميل ثم يبيعها له بالأجل، وتتميز هذه الصيغة بإمكانية توفير ما يحتاجه العملاء من معدات أو مواد خام، في حين أن المخاطرة المصاحبة لها منخفضة مقارنة مع الصيغ التمويلية الإسلامية الأخرى كالمشاركة والمضاربة.

3.4.3. التمويل بالمضاربة

تعد المضاربة من أهم صيغ التمويل الإسلامية، حيث تعتبر عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر، حيث يتحمل الطرفان معا الغرم والغنم، فالربح يقسم بين الطرفين بنسب متفق عليها مسبقا، أما في حالة الخسارة فيخسر صاحب المال ماله أو جزءا منه، أما المضارب فيخسر جهده وتعبه في المشروع.

ويمكن الاستفادة من هذه الصيغة التمويلية المهمة في العديد من القطاعات الحيوية كالقطاع التجاري، القطاع العقاري والقطاع الزراعي.

4.4.3. التمويل بالاستصناع

يعرف الاستصناع بأنه عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات يتم الاتفاق عليها وبسعر وتاريخ تسليم محددين، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع وإنشاء وتجميع.

وتعد هذه الصيغة من الصيغ التمويلية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أنها تسهم في إنشاء وحدات إنتاجية جديدة أو إنشاء مباني سكنية وغيرها من المشاريع التنموية الأخرى.

5.4.3. التمويل ببيع السلم

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة (ويستثنى من ذلك بيع النقدين الذهب والفضة، وكذا عملة بعملة أخرى)، فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي (الحناوي، 2001، صفحة 72).

6.4.3. التمويل بالإجارة

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية شائعة تسمح بالتيسير على الراغب في تملك الأصول المعمرة مثل السيارات والعقارات والأصول ذات القيم المرتفعة، ويمكن أن يستفيد منها العملاء بمختلف شرائحهم (زكريا، 2010، صفحة 286).

كما تعرف الإجارة على أنها عقد تمليك منفعة بعوض، حيث يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين لمدة معينة لقاء أجر معلوم (سيد علي، 2017، صفحة 19).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإجارة وهي: الإجارة المنتهية بالتمليك، التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي.

7.4.3. البيع الآجل (البيع بالتقسيط)

البيع الآجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه، وعادة ما يُسدد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات وأقساط، فإذا سُددت القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع آجل، وإذا سدد الثمن على دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط (زكريا، 2010، الصفحات 289-290).

8.4.3. التمويل بالمزارعة

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض. وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين (حسن، 2001، الصفحات 177-178):

الطرف الأول: يمثله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.

9.4.3. التمويل بالمساقاة

لغة : مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم الشخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتها، ويكون له من ريعها جزء معلوم .

اصطلاحاً : معاقدة على دفع الشجر إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها، أو هي نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما، والمساقاة مشروعة كالمزارعة وفيها سد لحاجة أصحاب الأشجار الذين لا دراية لهم في تعهد الأشجار فيحتاجون إلى معاملة من له خبرة في ذلك، فجوزت المساقاة تحقيقاً لمصلحتهما (الفخري، 2018، الصفحات 21-22).

4. دور التمويل الإسلامي في تمويل التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة مطلبا مهما وملحا لمختلف الدول والحكومات في وقتنا الحالي، وبالأخص الدول النامية والسائرة في طريق النمو، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الدراسة في الطرق والآليات التي يمكن من خلالها التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإسلامية خصوصا، وبقية دول العالم عموما.

1.4. التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة: علاقة تبادل

في ظل القمم والمؤتمرات الدولية المنادية بالتنمية المستدامة وحماية البيئة من قمة ريو ديجانيرو عام 1992، وقمة جوهانزبورغ عام 2002 واتفاقية كيوتو باليابان وقمة بالي باندونيسيا سنة 2007، والحلول المقترحة من المهتمين والخبراء في

هذا المجال، والتي تؤكد في مجملها على ضرورة تبني نهج التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة والحد من انبعاث الغازات ومكافحة التلوث والتصحر وعقلنة استهلاك الطاقات والتوزيع العادل والمنصف للثروات،

إلا أن تبني النهج السابق تعترضه عدة عقبات وعلى رأسها التكلفة المرتفعة والتضحيات الكبيرة التي يجب على أصحاب الفائض المالي تقديمها لصالح الدول الفقيرة (محمد، 1990، صفحة 85).

إن تهرب الدول المانحة والمؤسسات الدولية عن تقديم التمويل والدعم اللازم للدول الفقيرة من أجل النهوض باقتصادياتها وتوجهها لتحقيق التنمية المستدامة، يفرض على هذه الدول البحث عن مصادر تمويلية جديدة، تتسم بالاستدامة وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة، ولكن دون المساس بالأبعاد الاجتماعية والبيئية التي تهدف التنمية المستدامة لتحقيقها، ومن بينها التمويل الإسلامي، الذي يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، كما يسمح التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة بالمساهمة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع، وهي الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها، إضافة إلى تنوع صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة، السلم، المزارعة،...إلخ، وهو ما يمنح المتعاملين الاقتصاديين الفرصة لتمويل المشاريع في إطار تحقيق التنمية المستدامة (رويدة و مآب، 2018، صفحة 16).

2.4. دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي

تسهم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة وبالأخص صيغ المضاربة، المشاركة والإجارة في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي عن طريق (رويدة و مآب، 2018، الصفحات 21-22):

- التشجيع على توسع النشاطات الاقتصادية بمختلف أشكالها وعدم حصرها في النشاطات التجارية فقط.
- التقليل من التفاوت في توزيع الدخول من خلال حصول المضارب ورب المال على نسب من الأرباح، عوض انفراد رب المال بكل الربح.
- الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، من خلال توجيهها إلى أصحاب الخبرات والكفاءات المهنية، وهو ما يسمح بتحقيق أكبر عائد ممكن لكل من صاحب المال والعامل، ومن ثم للاقتصاد ككل.
- توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الاستثمارات المنتجة والمدرة للدخل عوض توجيهها نحو المجالات الهامشية وغير المنتجة.
- الحد من حالة التضخم التي يمكن أن تضرب الاقتصاد الوطني، من خلال توفير المشاريع الممولة للسلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع وبالكميات المناسبة.
- دعم جهود التنمية الصناعية وزيادة قدراتها الإنتاجية من خلال توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الأنشطة الصناعية.
- حل العديد من المشاكل المعاصرة التي يعرفها الاقتصاد، كتوفير السلع التي يطلبها العملاء وفقا لاحتياجاتهم ومتطلباتهم.
- توفير الأصول الرأسمالية الثابتة اللازمة لإقامة المشاريع أو التوسع في تلك القائمة منها.

3.4. دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي

يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي من خلال صيغ التمويل الآتية:

1.3.4. الزكاة

تعتبر الزكاة ثالث أركان الإسلام وأحد دعائمه الأساسية، كما أنها من بين أهم صيغ التمويل القائمة على التبرع في الاقتصاد الإسلامي، حيث تسهم مساهمة مهمة وفاعلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، من خلال جمعها وتوزيعها على مقاصدها الشرعية.

فالزكاة تسهم في محاربة الفقر ورعاية المحتاجين والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع (الخضيري، 1999، صفحة 199)، كما أنها تسهم في رفع حجم الاستثمار وزيادة الإنتاج من خلال زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، ناهيك عن التخفيف من مشكلات البطالة والتقليل من الآثار السلبية للتضخم (رويدة و مآب، 2018، صفحة 17).

2.3.4. القرض الحسن

تعد القروض الحسنة من صيغ التمويل غير الربحية التي تقدمها البنوك الإسلامية، حيث يمنح البنك أحد عملائه أو أحد أفراد المجتمع مبلغا من المال على أن يضمن سداده دون تحميله لأي أعباء أو عمولات مالية، حيث يكتفي البنك باسترداد المبلغ المالي الممنوح لهذا العميل أو الفرد (الخضيري، 1999، صفحة 203).

ويمنح هذا القرض لأغراض اجتماعية في الغالب، ومن بين الأوجه التي يمنح فيها وتسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية ما يلي (رويدة و مآب، 2018، صفحة 19):

- ضمان التكفل بالأفراد والشرائح المعوزة في المجتمع.
- تمويل تكاليف الدراسة والتعليم للأفراد المعوزين.
- تمويل المشاريع الصغيرة لذوي الدخل المحدود.

3.3.4. الوقف

يعرف الوقف على أنه تحبيس العين على وجه من وجوه الخير، ومنع التصرف فيها من قبل المالك ومن قبل الموقوف عليه معا، حيث لا يجوز بيعها ولا هبتها، وإنما تستفيد الجهة أو الجهات الموقوف عليها من منافعها (الأسرج، 2009، صفحة 12).

يسهم الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحقيق التكافل والتضامن بين مختلف أفراد المجتمع، عن طريق توفير موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بغية تطوير نوعية الحياة الإنسانية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، كما أنه يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير المتطلبات الأساسية للفئات الهشة والمحرومة من أفراد المجتمع (رويدة و مآب، 2018، صفحة 20).

4.4. دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي

يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي من خلال عدم توجهه (التمويل الإسلامي) نحو الاستخدامات التي لا تنتج منافع حقيقة يستفيد منها كل أفراد المجتمع، وكذا التوجه نحو حماية البيئية من مختلف المخاطر والأضرار التي تلاحقها من تلوث وانبعاثات غازية وغيرها (يحياوي، بوكميش، و بوحديد، 2016، الصفحات 587-588).

5. التمويل الإسلامي في ماليزيا ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تم اختيار دراسة الحالة الماليزية من أجل تبيان دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنها تعتبر من الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، من خلال تبنيها لأحكام الشريعة الإسلامية وتشجيعها للعمل المصرفي وفق أصولها وضوابطها، حيث احتلت المركز الثالث عالميا في سنة 2018 من حيث حجم الأصول البنكية الإسلامية بنسبة قدرها

10.8 % من مجموع الأصول الدولية، بعد كل من إيران (32.1%) والمملكة العربية السعودية (20.2%) (Islamic financial services board، 2019، صفحة 12). وعليه سيتم في هذا المحور عرض بعض الإحصائيات المتعلقة بنمو المالية الإسلامية على مستوى دولة ماليزيا، و تأثير ذلك على مختلف أبعاد التنمية المستدامة فيها.

1.5. نمو التمويل الإسلامي في ماليزيا

يمكن توضيح نمو قطاع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 02: نمو قطاع التمويل المصرفي في ماليزيا ما بين 2005 و2017

(الوحدة بالنسبة للمبالغ المالية: بليون رنغت ماليزي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد البنوك الإسلامية	6	10	11	17	17	17	16	16	16	16	16	16	16
عدد الوكالات	766	1167	1272	2039	2087	2102	2147	2171	2177	2192	2206	2197	2196
حجم الأصول	112	171	204	251	303	351	435	495	558	615	685	744	830
نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى مجموع البنوك	11.3	14.4	15.5	17.4	19.6	20.7	22.4	23.8	25.0	25.5	26.8	28.0	30.0
حجم التمويل للبنوك الإسلامية	67	103	122	150	187	222	268	315	371	425	495	553	606
نسبة تمويل البنوك الإسلامية إلى مجموع حجم التمويل	12.1	16.0	17.3	18.9	21.6	22.7	24.3	25.8	27.5	29.2	31.3	32.2	34.9

Source : Mohd yazid kasim, **Compilation and estimation of islamicfinance statistics: the malaysia'sexperience**, 3rd asia-pacific economic statistics week: closing the gaps in economic statistics for sustainable development, p p : 10-12.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه النمو والتطور المستمر للصناعة المالية الإسلامية في دولة ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، سواء من حيث عدد البنوك الإسلامية ووكالاتها الموزعة عبر كامل أنحاء البلاد، أو من ناحية حجم أصولها وقيمة التمويل الممنوح لمختلف المتعاملين الاقتصاديين.

فيما يخص عدد البنوك الإسلامية الناشطة في ماليزيا فقد ارتفع عددها من 06 بنوك إسلامية سنة 2005 إلى 16 بنكا إسلاميا سنة 2017، هذا الارتفاع في عدد البنوك قابله ارتفاع في عدد الوكالات الناشطة في البلاد من 766 وكالة سنة 2005 إلى 2196 وكالة سنة 2017، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة التغطية من اجل الاستجابة لاحتياجات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

أما فيما يخص حجم الأصول المالية للبنوك التجارية فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، إذ قفز من عتبة 112 بليون رنغت ماليزي سنة 2005 إلى ما يفوق 830 بليون رنغت ماليزي سنة 2017، وهو ما يدل على نمو وتوسع البنوك الإسلامية الناشطة في ماليزيا من جهة، ومن جهة أخرى لزيادة عدد هذا النوع من البنوك كما تم الإشارة إليه سابقا.

هذا الارتفاع في حجم أصول البنوك الإسلامية قابله ارتفاع لقدراتها التمويلية، حيث قفز حجم التمويل الممنوح من طرف البنوك الإسلامية من 67 بليون رنغت ماليزي سنة 2005 (أي ما نسبته 12.1 % من مجموع التمويل الممنوح للاقتصاد) إلى ما يفوق 606 بليون رنغت ماليزي سنة 2017 (ما نسبه 34.9 % من مجموع التمويل الممنوح للاقتصاد)، وهو ما يدل على تعاظم الدور التمويلي للبنوك الإسلامية ومساهمتها في توفير المبالغ المالية اللازمة لتمويل مختلف المتعاملين الاقتصاديين بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تصبوا إليها في دولة ماليزيا.

2.5. مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا

سيتم من خلال هذا العنصر عرض بعض مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، وهذا من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم 03: مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نمو الناتج المحلي الإجمالي[1]	5,33	5,58	6,30	4,83	-1,51	7,42	5,29	5,47	4,69	6,01	5,09	4,45	5,74
نصيب الفرد من الناتج المحلي[2] ($)	5587	6209	7243	8475	7292	9041	10399	10817	10970	11319	9955	9818	10254
الاستثمار الأجنبي المباشر[3] (B$)	1.56	2.20	3.14	2.48	1.45	1.92	2.37	2.06	2.18	1.94	2.68	2.67	2.06
معدل الفقر[4]	-	3.6	-	3.8	-	-	1.7	-	0.6	-	0.4	-	-
حجم البطالة[5]	5.9	5.59	5.35	5.35	6.00	5.92	5.80	5.77	5.77	5.63	5.64	5.67	5.57
العمر المتوقع عند الميلاد[6]	73.56	73.74	73.93	74.12	74.31	74.49	74.68	74.88	75.07	75.27	75.46	75.65	75.83
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)[7]	6.79	6.40	6.92	7.49	7.17	7.75	7.69	7.52	8.03	7.13	-	-	-

Source : [1] word bank, https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=MY
[2] https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD
[3] https://databank.worldbank.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD/1ff4a498/Popular-Indicators#
[4] https://data.worldbank.org/topic/poverty
[5] https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS
[6] https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart
[7] https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ التحسن الدائم والمستمر لأغلب مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا، حيث يلاحظ النمو الدائم للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2005 و2017، إذ بلغت النسبة المتوسطة للارتفاع خلال هذه الفترة ما قدره 4.97 %، ونفس الأمر ينطبق على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ قفز من 5587 دولار سنة 2005 إلى ما يزيد عن 10274 دولار أمريكي في سنة 2017.

التحسن المستمر في المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017 قابله تحسن كذلك في المؤشرات الاجتماعية، إذ انخفض معدل الفقر بين السكان من نسبة 3.6 % سنة 2006 إلى أقل من 0.4 % سنة 2015، كما ارتفع العمر المتوقع للسكان عند الميلاد من 73.56 سنة في 2005 إلى 75.83 سنة في 2017، وهو ما يشير إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان، أما معدل البطالة فقد بقي متذبذبا طوال الفترة ما بين 2005 و2017 مسجلا متوسطا قدره 5.68 %.

أما فيما يخص المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في ماليزيا، فالملاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون قد سجلت ارتفاعا طفيفا خلال الفترة ما بين 2005 و2017، إذ قفزت من 6.79 طن متري سنة 2005 إلى 7.13 طن متري سنة 2014، ومسجلا متوسطا قدره 7.28 طن متري.

الخاتمة

أمكن من خلال هذه الورقة البحثية، والتي تناولت دور مختلف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الخلاص إلى النتائج الرئيسية الآتية:

- تهدف التنمية المستدامة إلى الرقي بأكبر قدر ممكن بالرفاهية الاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع، مع الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية، وهو ما يسهم في تجسيد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).
- يمتاز التمويل الإسلامي باحترامه لمعايير الشريعة الإسلامية، وبتنوع صيغه، حيث يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاته للجانب الاجتماعي والبيئي، وهو ما يؤدي لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.
- تسهم مختلف صيغ التمويل الإسلامي المتاحة من مشاركة ومضاربة وإجارة واستصناع وغيرها في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي من خلال رصد المبالغ المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد الوطني ورفع قدراته الإنتاجية بما يسهم في تخفيض نسب البطالة، كما تعمل على تحفيز الأفراد على الاستثمار والإنتاج.
- تسهم صيغ التمويل الإسلامية المتاحة وبالأخص صيغ التمويل الغير ربحية والقائمة على التبرع في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، من خلال توفيرها لموارد مالية مهمة لأصحاب الدخول الضعيفة، بما يسهم في توفير متطلباتهم الأساسية.
- يسهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي من خلال حمايته للموارد الطبيعية من التبديد وترشيد استخدامها، وكذا حماية البيئة من مختلف المخاطر التي تحدق بها.
- نمو قطاع المالية الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة ما بين 2005 و2017 من خلال زيادة عدد البنوك وفروعها طوال فترة الدراسة، وكذا ارتفاع مساهمة هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد الماليزي من خلال مختلف صيغ التمويل المتاحة بما يضمن رصد المبالغ المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة في مختلف أبعادها.
- تحسن مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا وفي مختلف أبعادها: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية خلال الفترة ما بين 2005 و2017.

قائمة المراجع

1. ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات وأساليب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2006.
2. أيهم أديب تفاحة، التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية، منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2012.
3. بوجلال مُحَمَّد، البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
4. الحناوي، مُحَمَّد صالح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
5. رويدة أيوب المشني ومآب معاوية ناشف، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2018.

6. سيد علي السيد مُحَمَّد، العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر في ضوء الشريعة الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.
7. صوان محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
8. محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.
9. مُحَمَّد الفاتح محمود المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
10. مُحَمَّد شاهين، سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
11. مصطفى عطية جمعة، الإسلام والتنمية المستدامة: تأصيل في ضوء الفقه وأصوله، الطبعة الأولى، دار شمس للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، 2017.
12. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017..
13. هيثم مُحَمَّد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
14. وحيد، أحمد زكريا، دليلك إلى العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار البراق، حلب، سوريا، 2010.
15. العايب عبد الرحمان، التحكم الشامل في الأداء للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.
16. كروش نورالدين، تكييف آليات سوق الأوراق المالية وفق المتطلبات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تحليلية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية–، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية، تخصص: مالية، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 2016/2015.
17. أشرف مُحَمَّد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكادمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، المجلد 24، العدد 04، أكتوبر 2006.
18. حسين عبد المطلب الأسرج، الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، مجلة دراسات إسلامية، العدد 06، سبتمبر 2009.
19. السعيد الدراجي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، 20 و21 نوفمبر 2012.
20. فطيمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، مجلة تصدر عن مركز البيئة للمدن العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2016.
21. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للدراسات والبحوث، البنك الإسلامي للتنمية، بحث رقم: 62، 2003.
22. ماهر عزيز عبد الرحمن، صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مجلة حولية المنتدى، المجلد 01، العدد 04، العراق، 2010.
23. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، مجلة تصدر عن جامعة عنابة، الجزائر، العدد 26، جوان 2010.
24. يحياوي إلهام ووبوكميش لعلى وبوحديد ليلى، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38، 2016.
25. الآية 61 من سورة هود.

26. سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، 2009، منشورة على الموقع الإلكتروني: https://www.alukah.net، تاريخ الإطلاع: 2018/01/03.
27. Islamic financial services board, Islamic financial services industry stability report 2019, Published by Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur, Malaysia, July 2019.
28. Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, Paris, France, 2005.
29. Mohd yazid kasim, Compilation and estimation of islamicfinance statistics: the malaysia'sexperience, 3rd asia-pacific economic statistics week: closing the gaps in economic statistics for sustainable development, 7 - 10 May 2018, Bangkok, Thaïlande.
30. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=MY, consulté le 25/06/2020.
31. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD, consulté le 25/06/2020.
32. https://databank.worldbank.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD/1ff4a498/Popular-Indicators#, consulté le 25/06/2020.
33. https://data.worldbank.org/topic/poverty, consulté le 26/06/2020.
34. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS, consulté le 26/06/2020.
35. https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart, consulté le 26/06/2020.
36. https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart, consulté le 26/06/2020.